الكتاب المنهجي: أصول البحث القانوني

الدكتور: عصمت عبدالمجيد بكر

استاذ المادة في كلية صدر العراق الجامعة الاهلية: ا.د جاسم يونس

اختيار المشكلة القانونية

مناهج البحث القانوني

جمع مادة البحث القانوني وتوزيعها ج١

كلية صدر العراق الجامعة الاهلية

قسم القانون

المرحلة الثالثة

اعداد الطالب: حسن عباس حسن عباس السعدي

أصول البحث القانوني

الفصل الأول: اختيار المشكلة القانونية

تعاريف

١. أصول البحث القانوني: هي تلك الإجراءات العلمية التي يقوم بها الباحث في عرض المشكلة القانونية بهدف معالجتها ووضع الحلول القانونية لها والإجابة عن التساؤلات القانونية المطروحة بصددها.
٢. البحث القانوني: هو أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلا.
٣. تعريف المشكلة: هي تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير.
٤. أهمية اختيار المشكلة: اختيار المشكلة هو المفتاح الذي لا يستطيع بدونه الباحث الولوج إلى أبواب البحث وفصوله.

س١/ كيف يتم اختيار موضوع البحث؟

ج/ بإحدى طريقتين:

١. الاختيار الحر من قبل الباحث:

الميزة: استهواء الطالب للموضوع يخلق تجاوباً بينه وبين الموضوع.

العيب: قد يكون الموضوع أوسع نطاقاً مما يجب، فتضيع فرصة الابتكار وطرح آراء جديدة، ولن يشعر الباحث بذلك إلا بعد أن يستغرق طويلاً في إعداد بحثه.

٢. الاختيار من قبل الأستاذ المشرف:

الميزة: المشرف أكثر خبرة ودراية من الطالب، وبالتالي سيعد الطالب بحثه مستفيداً من خبرة الأستاذ العلمية.

س٢/ ما هي الدوافع المؤثرة في اختيار مشكلة البحث القانوني؟

ج/

١. الدافع العلمي:

الهدف: مجرد إشباع الفضول العلمي أو الحصول على شهادة علمية (كالماجستير أو الدكتوراه) أو نيل السمعة.

الأثر: هذه البحوث لا تؤثر على الواقع العملي ولا تدفعه إلى التطوير، وليس لها أي أثر يذكر على اتجاهات القضاء أو الواقع التشريعي مثلاً.

٢. الدافع العملي:

الهدف: تقديم حلول عملية لمشكلات تواجه الأفراد والمجتمعات (كدراسة جنوح الأحداث أو انحرافهم).

٣. الدافع الاقتصادي:

الهدف: قد تمول جهة علمية هذا البحث مالياً، فتؤثر في اختيار مشكلة البحث لحسابها.

هدف الباحث: قد يكون هدف الباحث الحصول على الأموال أو المكافآت بعد إنجاز بحثه.

س٣/ ما هي الإرشادات التي يمكن توجيهها للباحث (لتحديد المشكلة)؟

ج/

١. أن يكون البحث موضوعياً، لا مجرد مناقشة الموضوع أو مخالفة.
٢. تجنب اختيار الموضوعات الفنية العالية التي تتطلب معلومات فنية ودراسات متقدمة وخبرة جيدة.
٣. تجنب الموضوعات غير الممتعة (غير المحببة) بالنسبة للباحث، لأن القارئ سيشعر بنفس السأم والضجر.
٤. تجنب اختيار موضوع تقل فيه المصادر والمراجع.
٥. تجنب اختيار الموضوعات الواسعة جداً.
٦. تجنب اختيار الموضوعات الضيقة جداً، كونها تحتاج إلى معرفة دقيقة وفنية عالية.
٧. تجنب اختيار الموضوعات الغامضة.

ملاحظة: يلعب الباحث دوراً مهماً في اختيار المشكلة القانونية بحسب كونه:

١. عضواً للهيئة التدريسية في كليات القانون.
٢. طالباً يواصل دراسته العليا في القانون.
٣. باحثاً عاملاً في مركز للبحوث القانونية.
٤. مستشاراً مساعداً في مجلس شورى الدولة.
٥. قاضياً أو عضواً في جهاز الادعاء العام.
٦. محامياً أو طالباً في المعهد القضائي.
٧. (وتشمل أيضاً) بحوث ودراسات المحامين، وطالب المعهد القضائي، وطلبة كليات القانون.

س٤/ عدد المراتب العلمية للهيئة التدريسية؟

ج/

١. المدرس المساعد.
٢. المدرس.
٣. الأستاذ المساعد (وفي بعض الجامعات الأستاذ المشارك).
٤. مرتبة الأستاذ.

س٥/ ما الذي يتطلبه انتقال عضو الهيئة التدريسية من مرتبة إلى أخرى؟

ج/

١. قضاء عدد من السنوات في التدريس الجامعي.
٢. تأليف كتب ونشر بحوث في مجلات علمية معتمدة لأغراض الترقية العلمية.
٣. للترقية إلى مرتبة الأستاذ: يتعين على المرشح نشر ثلاث بحوث أصيلة في الأقل (معنى بحوث أصيلة: أي بحوث تنشر للمرة الأولى).
٤. المشاركة في المؤتمرات والندوات.. إلخ.

س٦/ ما هي الأمور التي يفضل أن يراعيها طالب الدراسات العليا عند اختيار موضوعه؟

ج/

١. إذا كان منتسباً إلى دوائر الدولة: يفضل أن يختار موضوعاً له علاقة وثيقة بالمشاكل القانونية التي تعاني منها الجهة التي منحته الإجازة الدراسية (وقد تكون هذه الجهة قد اشترطت عليه ذلك).
٢. إذا كان غير منتسب: يفضل أن يختار موضوعاً مشاكله تشغل الفكر القانوني أو موضوعاً مفيداً للمجتمع.
٣. في مرحلة الماجستير: يفضل اختيار مشكلة قانونية صغيرة (مثال: دراسة أثر النزعة الاجتماعية في تطور عقد الإيجار).
٤. في مرحلة الدكتوراه: يفضل اختيار مشكلة قانونية على درجة كبيرة من الأهمية والأثر (مثال: دراسة اختلال التوازن الاقتصادي للعقد ودور القاضي في معالجته).

<u>الباحث في مراكز للبحوث القانونية</u>

١. القاعدة: لا يختار الباحث المشكلة القانونية، بل أن المركز هو الذي يكلفه بإعداد البحث الذي يحقق المهام المناطة بالمركز.
٢. الاستثناء: لا مانع من أن يختار الباحث موضوعاً ويطلب موافقة مجلس المركز عليه.

٣. الباحث الخارجي: يجوز للمركز التعاقد مع باحثين من خارجه لإعداد بحوث حسب احتياجات وزارة العدل وأجهزتها، ويتولى المركز توفير المصادر والوثائق والتشريعات للباحثين.

المستشار المساعد في مجلس شورى الدولة

س٧/ ما هو الشرط المتعلق بالبحث لترقية المستشار المساعد إلى درجة مستشار؟

ج/ استناداً إلى المادة (٢٣) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩، يجب على المستشار المساعد (بالإضافة لشروط أخرى كالمدة والكفاءة) أن:

١. يعد وينشر على الأقل بحثين قانونيين قيمين.
٢. لا قيد على المستشار المساعد في اختياره للمشكلة، لكن من المفضل اختيار مشكلة قانونية من المشاكل الكثيرة التي تعرض على مجلس شورى الدولة ليكون البحث مفيداً ومؤثراً.

عضو الادعاء العام

يلتزم عضو الادعاء العام بإعداد بحث قانوني في حالتي *الترقية الوظيفية* و*التفرغ العلمي لعضو الادعاء العام*:

أولاً: الترقية الوظيفية:

١. استنادا الى (ف ٢/ ٤٥) من قانون الادعاء العام الملغى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩.
٢. لترقية عضو الادعاء العام من صنف إلى آخر (إضافة إلى نيل راتب الحد الأدنى)، أن يكون قد أعد بحثاً في موضوع له علاقة بالاختصاصات القضائية أو العدلية.
٣. عضو الادعاء العام الحاصل على الماجستير يعفى من تقديم البحث لترقية واحدة.
٤. عضو الادعاء العام الحاصل على الدكتوراه يعفى من تقديم البحث لترقيتين متتاليتين.

ملاحظات على النص:

١. لم يشترط النص أن يكون البحث قيماً ومنشوراً (كما نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس شورى الدولة).
٢. لم يحدد النص الجهة أو اللجنة التي تقوم بتقويم البحث.

ثانياً: التفرغ العلمي لعضو الادعاء العام:

أجاز القانون للعضو أن يتمتع بسنة تفرغ (داخل العراق أو خارجه) لتقديم دراسة أو بحث في موضوع ذي علاقة بالاختصاصات العدلية أو القضائية.

س٨/ ما هي آلية التفرغ العلمي لعضو الادعاء العام؟

ج/

١. يقدم العضو طلباً يحدد فيه مكان التفرغ والموضوع.
٢. أن يكون من الصنف الأول أو الثاني. يجوز التمتع بسنة أخرى بعد مرور خمس سنوات على انتهاء التفرغ الأول.
٣. يتعهد العضو بعدم تغيير الموضوع أو المكان إلا بموافقة رسمية، وعدم التمتع بأي إجازة (عدا المرضية المعتمدة قانوناً).
٤. يقدم العضو ثلاث نسخ من بحثه في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء تفرغه، مع الاستمرار بالخدمة مدة مساوية لمدة التفرغ.

القاضي

يلتزم القاضي بإعداد بحث قانوني في حالتي *الترقية الوظيفية* و*التفرغ العلمي للقاضي*:

أولاً: الترقية الوظيفية:

السند القانوني: (ف ٢/ ٤٥) من قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩.

١. لترقية القاضي من صنف إلى آخر (إضافة إلى نيل راتب الحد الأدنى)، أن يكون قد أعد بحثاً في موضوع له علاقة بالاختصاصات القضائية أو العدلية.
٢. لا يرقى القاضي إلى صنف أعلى حتى يقدم بحثاً فيما يفيد القضاء والقانون.
٣. بالنسبة لخريجي المعهد القضائي: يتوجب عليهم تقديم البحث بعد مرور ثلاث سنوات على تعيينهم.
٤. في حالة إخفاقهم: يمهلون ستة أشهر، وعند عدم إيفائهم ينقلون من وظيفة القضاء ويعينون خارج المحاكم.

ملاحظة:

القاضي الحاصل على الماجستير يعفى من تقديم البحث لترقية واحدة.

القاضي الحاصل على الدكتوراه يعفى من تقديم البحث لترقيتين متتاليتين.

ثانياً: التفرغ العلمي للقاضي:

يحق للقاضي التمتع بسنة تفرغ (داخل العراق أو خارجه) لتقديم دراسة أو بحث في موضوع له علاقة بالاختصاصات العدلية أو القضائية.

س٩/ ما هي آلية التفرغ العلمي للقاضي؟

ج/

١. يقدم القاضي طلباً إلى مجلس القضاء الأعلى يحدد فيه المكان والموضوع.
٢. أن يكون من قضاة محكمة التمييز أو الصنف الأول أو الثاني. يجوز التمتع بسنة أخرى بعد مرور خمس سنوات على انتهاء التفرغ الأول.
٣. يتعهد القاضي بعدم تغيير الموضوع أو المكان إلا بموافقة رسمية، وعدم التمتع بأي إجازة (عدا المرضية المعتمدة قانوناً).
٤. يقدم القاضي ثلاث نسخ من بحثه في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء تفرغه، مع الاستمرار بالخدمة القضائية مدة مساوية لمدة التفرغ.

بحوث ودراسات المحامين

١. تتطلب التشريعات المنظمة لمهنة المحاماة (إضافة للشهادة والدورات) أن يجري المحامي الدراسات والبحوث في القضايا التي يتوكل فيها أو التي تعترضه.
٢. تكتسب هذه البحوث أهمية علمية وعملية، لأنها معدة من شخص يمارس تطبيقات القانون.

ملاحظة: الشروط الواجب توافرها في بحوث المحامين لتكون ذات فائدة:

١. الالتزام بقواعد البحث العلمي.
٢. الأمانة العلمية.
٣. عدم التعرض إلى المسائل الشخصية للخصوم ومحاميهم والقاضي أو أي جهة أخرى.

طالب المعهد القضائي

السند القانوني: البند ثانياً (م ٩) من قانون المعهد القضائي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦.

١. يقدم الطالب في السنة الثانية من دراسته بحثاً في القانون المدني أو قانون العقوبات (بعد دراسته طرق البحث القانوني في السنة الأولى).
٢. يعد البحث تحت إشراف أحد أساتذة القانون أو القضاة أو أعضاء الادعاء العام.
٣. يفضل في البحوث الجمع بين الناحيتين النظرية والتطبيقية.
٤. يفضل أن تكون المشاكل القانونية التي تعاني منها المحاكم والدوائر العدلية موضوعات لتلك البحوث.
٥. الالتزام بقواعد البحث العلمي في إعداد البحث.

س١٠/ كيف ينال الطالب شهادة الدبلوم العالي في العلوم القضائية (مثال: المعهد القضائي في أربيل)؟

ج/

١. يقدم الطالب رسالته.
٢. يشترط أن يكتب الطالب رسالة في أحد موضوعات (القانون المدني أو الجزائي أو الأحوال الشخصية).
٣. تكون الرسالة تحت إشراف أستاذ جامعي أو أحد القضاة المعروفين.
٤. يتم إرسال الرسالة إلى أحد أساتذة القانون لتقويمها علمياً وفق استمارة تقويم.
٥. يتولى المقوم العلمي تقدير درجات لتحديد المستوى العلمي للرسالة ومدى استحقاقها.

إعداد طلبة كليات القانون للبحوث

١. على كل طالب بلغ المرحلة الرابعة إعداد بحث للتخرج بإشراف أحد أساتذة الكلية.
٢. يعد الفرع العلمي (القسم) قائمة بموضوعات تصلح للكتابة بعد أخذ آراء الأساتذة.
٣. يتم إعداد البحث تحت إشراف أحد أعضاء الهيئة التدريسية.
٤. يكون الموضوع من الموضوعات التي تشغل ذهن الوسط القانوني.
٥. يكلف كل طالب بإعداد بحث لوحده (دون مشاركة).
٦. تجرى المناقشة علنياً.

س١١/ ما هي أهم السبل التي يسلكها الباحث لاختيار المشكلة القانونية؟

ج/

١. الاطلاع وتصفح المجلات القانونية المتوفرة.
٢. قراءة الكتب والمؤلفات (التي سبق أن درسها أو لم يسبق له دراستها) خاصة إذا حدد الباحث اختصاصه مسبقاً.
٣. تصفح ودراسة رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه.
٤. الاطلاع على البيبليوغرافيات والفهارس والكشافات.

تعريف البيبليوغرافيات: قائمة من الأعمال (كتب، مقالات) مكتوبة عن موضوع معين أو لمؤلف معين.

٥. الاطلاع على مجموعات الأحكام القضائية.
٦. زيارة المواقع الإلكترونية لدور النشر المعروفة بنشر الكتب القانونية.

ضوابط اختيار المشكلة القانونية

أولاً: مدى استحواذ المشكلة على اهتمام الباحث:

من الضروري أن تستحوذ المشكلة (موضوع البحث) على اهتمام ورغبة الباحث، لأنه بدون هذه الرغبة لن تعطي النتائج مثمرة.

ثانياً: مدى تمكن الباحث من مواصلة البحث:

١. يتوجب على الباحث أن يقوم بجرد عام للمصادر ودراستها بتأنٍ وصبر.
٢. إذا كانت أغلب المصادر بلغات أجنبية لا يجيدها الباحث، فمن الأفضل أن يترك هذا الموضوع.
٣. لا ضير من الاستعانة بأحد المترجمين القانونيين المؤهلين أو أساتذة القانون، مع الإشارة والإشادة بجهود من ساعده في الترجمة.
٤. ينبغي على الباحث إنجاز الأطروحة أو الرسالة أو البحث ضمن الفترة المحددة لمهمته العلمية.

ثالثاً: ما الجديد الذي يضيفه البحث إلى المعرفة القانونية:

١. ينبغي على الباحث عند اختيار موضوع بحثه أن يضيف شيئاً جديداً إلى المعرفة القانونية.
٢. يجب أن ينحو نحو الابتكار في اختيار المشكلة؛ فكلما أجاد وأتقن في ابتكار موضوع جديد لم يُبحث من قبل، كلما كان موفقاً.

رابعاً: هل تصلح المشكلة موضوعاً لأطروحة أو رسالة علمية:

هناك موضوعات تصلح لتأليف كتب ومقالات، ولكنها لا تصلح كموضوعات لأطروحات (دكتوراه أو ماجستير). لأن الرسالة تُعد لمعالجة ودراسة مشكلة قانونية يعانيها المجتمع القانوني، بينما تلك الموضوعات (نظراً لضيقها أو قصرها أو قلة أهميتها) لا ترقى لمستوى الرسائل العلمية.

مثال: شرح قانون إيجار العقار أو قانون الاستملاك يصلح أن يكون موضوع كتاب، ولكنه لا يصلح أن يكون موضوع رسالة علمية.

س١٢/ ما هي النقاط التي يجب أن تتضمنها الصياغة الصحيحة للمشكلة؟

ج/

١. تحديد الموضوع الرئيس الذي وقع عليه اختيار الباحث.
٢. تحديد النقاط الرئيسة والفرعية التي تشتمل عليها المشكلة.
٣. تحديد العوامل الرئيسة التي دفعت الباحث إلى اختيار المشكلة.
٤. التعريف بأهم الدراسات التي أجريت بصدد موضوع البحث والموضوعات قريبة الصلة به.

س١٣/ ما هي الأمور المناطة بالباحث؟

ج/

١. أن يذكر السبب الذي دفعه لاختيار المشكلة.
٢. أن يبين الغايات المراد تحقيقها.
٣. أن يبين أهمية البحث والجوانب التي سيعالجها والنواحي التي سيغفلها.
٤. أن يضع حلولاً ممكنة مستمدة من خلفية علمية (مقروءة أو مسموعة أو مرئية) عبر الخبرة وتكشف الغموض.
٥. عند بحث أي فكرة، على الباحث أن يطرح على نفسه الأسئلة التالية: ماذا؟ لماذا؟ أين؟ متى؟ كيف؟ من؟

الفصل الثاني: مناهج البحث القانوني

١- المنهج النظري
٢- المنهج التطبيقي
٣- المنهج التاصيلي (الاستقرائي او التجريبي)
٤- المنهج التحليلي (الاستنباطي)
٥- المنهج التاريخي
٦- المنهج المقارن

المنهج: هو الطريق المنظم الذي يسلكه العقل أو التفكير الإنساني في بحثه عن مسألة معينة بهدف الوصول إلى الحقيقة.

أولا: المنهج النظري

هو منهج *اكاديمي او مكتبي* يتبع الوصف والسرد والاستطلاع. و يهدف إلى بيان حكم النص القانوني وشرح أحكامه على النحو الذي يوضح ويجلي الحكم الذي أراده المشرع.

ثانيا: المنهج التطبيقي

هو منهج *واقعي أو عملي أو ميداني* يهتم بما هو موجود في الحياة العملية القانونية، أي كما هو موجود ومطبق في المحاكم والجهات القضائية والعدلية. ويستخدم أسلوب المسح الميداني الاجتماعي، ودراسة الحالة بالاستعانة بـ (الملاحظة، المقابلة، الاستبيان).

ثالثا: المنهج التأصيلي

هو منهج استقرائي او تجريبي يتم من خلاله استقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل (باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل).

ومعنى *الاستقراء* تتبع أمر وتقصيه للوصول إلى نتيجة. ومعنى *التجربة* محاولة **تأييد أو دحض** شيء مشكوك بصحته.

مثال: دراسة العلاقة السببية وارتباطها بالضرر؛ يقوم الباحث بدراسة جميع الحالات المرتبطة بالفعل الضار ويحدد المعيار الذي يؤدي إلى الضرر من خلال استقراء كل المعايير الواقعية في أحكام القضاء.

س١٤/ ما هي خطوات المنهج التجريبي؟

ج/

١. الملاحظة.
٢. وضع الفروض.
٣. التجربة.
٤. اختبار الفرض.

س١٥/ ما هي أنواع التجارب؟

ج/

١. التجارب الطبيعية.
٢. التجارب الصناعية.
٣. التجارب قصيرة المدة.

٤. التجارب طويلة المدة.

٥. التجارب التي تستخدم مجموعة واحدة من الأفراد.

٦. التجارب التي تستخدم أكثر من مجموعة واحدة.

رابعا: المنهج التحليلي

هو منهج استنباطي عكس المنهج الاستقرائي. **يبدأ من الحقائق الكلية (العام) لينتهي إلى الحقائق الجزئية (الخاص).** فالباحث هنا ينطلق من **قاعدة عامة ليقوم بتطبيقها على الحالات الخاصة أو الفردية.**

مثال: أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة (مثل: غسيل الأموال، جرائم الاعتداء على برامج الكمبيوتر)، أو تطبيق أحكام الوكالة التجارية على قواعد العقود التجارية.

خامسا: المنهج التاريخي

تستعين العلوم القانونية بفروعها المختلفة كثيراً بالمنهج التاريخي و خاصة عندما يدرس الباحث القانوني أصل القوانين أو يحاول البحث في تطور حركة التشريع.

مثال: دراسة الحضارات القديمة كالحضارة البابلية التي وُضع فيها قانون حمورابي.

سادسا: المنهج المقارن

يحتل المنهج المقارن أهمية خاصة في مجال البحوث والدراسات القانونية حيث يمكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى ومقارنتها بالنظم الوطنية للكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور.

وبالتالي يضع الباحث أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

الفصل الثالث: جمع مادة البحث القانوني وتوزيعها

أصبح جمع المعلومات والبيانات والنصوص القانونية والأحكام القضائية وقراءة الكتب القانونية... إلخ، أسهل بسبب دخول المكننة في العمل العلمي.

المكننة: وتعني إدخال الآلة في العمل وتحويله من عمل يدوي إلى آلي.

س١٦/ كيف تجمع مادة البحث القانوني؟

ج/ من خلال المصادر وهي نوعان:

١. مصادر رئيسة.
٢. مصادر مساعدة.

أولا: المصادر الرئيسة في البحث القانوني

١. قراءة الكتب.
٢. أحكام القضاء.
٣. آراء الفقه القانوني.
٤. النصوص.

أولاً: قراءة الكتب:

١. الخطوة الأولى: قراءة البحوث ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه المتوفرة في مكتبات كليات القانون أو المكتبات العامة للجامعات وعند قراءة كل مصدر، يجد أن هذا المصدر يسلمه إلى مصدر آخر، وبعد فترة قصيرة يجد الباحث أن قائمة طويلة بالمصادر قد تجمعت لديه.
٢. الخطوة الثانية: بعد جمع المصادر على الباحث أن يبدأ بقراءة القريب جداً من موضوع بحثه قراءة مستفيضة وعميقة، وأن لا يدع منها شاردة أو واردة بدون التعمق فيها.

س١٧/ ما هي شروط القراءة المفيدة؟

ج/

١. القراءة بعمق وتفهم الأفكار وآراء المؤلفين.
٢. القراءة بروح نقدية وبنظرة فاحصة ومدققة.
٣. التركيز على قراءة الأجزاء أو الأبواب أو الفصول التي تتعلق بموضوع البحث من قريب أو بعيد، وعدم الاستطراد في قراءة أجزاء وفصول لا علاقة لها بالمشكلة المطروحة للمعالجة.

س١٨/ على ماذا تنطوي القراءة الفعالة؟

ج/

١. الإدراك.
٢. الاستيعاب.
٣. الاستجابة.
٤. التمثل (معنى التمثل: التصور والتخيل).

ثانياً: أحكام القضاء

١. للأحكام القضائية أهمية بالغة في البحوث القانونية، إذ لا يتصور أن يعد بحث في مجال القانون دون التطرق إلى أحكام القضاء.
٢. يجب التركيز خاصة على الأحكام الصادرة من محكمة التمييز أو من محاكم الاستئناف بصفتها التمييزية.
٣. لم يعد مقبولاً إعداد بحث قانوني دون الإشارة إلى الأحكام القضائية وتحليلها والتعليق عليها، والتعقيب على اتجاهات القضاء وملاحظة التغييرات في هذه الاتجاهات وأسبابها، مع بيان الرأي القانوني في كل ذلك.

ثالثاً: آراء الفقه القانوني

١. إن اجتهادات الفقهاء في مجال القانون يسترشد بها للتفسير.
٢. هي ليست ملزمة، بل لها معنى اعتباري وقيمة معنوية بالنسبة للقاضي والمفسر للقانون.
٣. للآراء الفقهية قيمة كبيرة في معرفة حكم القانون، لأن القانون يصدر في شكل مواد مجردة وقد تكون غامضة. ويقوم الفقهاء بالتدقيق وإمعان النظر، ومقارنة المواد مع بعضها، والرجوع إلى مصادرها التاريخية، واستنباط الأحكام القانونية منها في مؤلفاتهم.

رابعاً: النصوص

١. إن الإشارة إلى النصوص القانونية في البحوث ذات أهمية بالغة.
٢. يجب ملاحظة الاختلاف بين النصوص الملغية والنافذة.
٣. لابد من الرجوع إلى النصوص القانونية المنشورة في الجريدة الرسمية عند كتابة البحث القانوني، سواء بالرجوع إلى النسخة الورقية أو الاستعانة بالمواقع الإلكترونية للجرائد الرسمية.
٤. يجب تجنب الطبعات التجارية فكثيراً ما تشوبها الأخطاء الطباعية.

أسئلة للمراجعة

س١/ ما هو الفرق الأساسي بين "أصول البحث القانوني" و "البحث القانوني" كما ورد في التعريفات؟

س٢/ ما هي الميزة الرئيسية لاختيار الأستاذ المشرف لموضوع البحث، وما هو العيب المحتمل لـ "الاختيار الحر" من قبل الباحث؟

س٣/ تم ذكر ثلاثة دوافع لاختيار المشكلة (علمي، عملي، اقتصادي). أي دافع منها غالبًا لا يؤدي إلى تطوير الواقع العملي أو اتجاهات القضاء؟

س٤/ اذكر أربعة أنواع من الموضوعات التي أشار الملخص إلى أنه يجب على الباحث "تجنب" اختيارها.

س٥/ في مرحلة الدراسات العليا، ما هو الفرق في نوع المشكلة القانونية المفضل اختيارها بين رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه؟

س٦/ لكي تتم ترقية "المستشار المساعد" في مجلس شورى الدولة، ما هو الشرط المتعلق بالبحوث الذي تفرضه المادة ٢٣ من قانون المجلس؟

س٧/ بالنسبة للقاضي، ما هي الحالتان اللتان يُلزم فيهما بإعداد بحث قانوني؟

س٨/ ما هو الفرق الجوهري بين المنهج الاستنباطي (التحليلي) والمنهج الاستقرائي (التأصيلي)؟

س٩/ إذا أراد باحث دراسة "أصل القوانين وتطور حركة التشريع" مستعيناً بقانون حمورابي كمثال، فأي منهج بحثي يجب عليه استخدامه؟

س١٠/ ما هي الفائدة أو الهدف النهائي من استخدام "المنهج المقارن" في الدراسات القانونية؟

س١١/ ما هي الأدوات التي يستخدمها الباحث في "المنهج التطبيقي" (الميداني)؟

س١٢/ ما هي المصادر التي تم تصنيفها ضمن "المصادر الرئيسة" في جمع مادة البحث القانوني؟

س١٣/ للترقية إلى مرتبة "أستاذ"، ما هو العدد الأدنى من "البحوث الأصيلة" المطلوب نشرها من قبل عضو الهيئة التدريسية، وما المقصود بالبحوث الأصيلة؟

س١٤/ هل الباحث العامل في "مركز للبحوث القانونية" يختار مشكلة بحثه بحرية تامة؟ وضّح ذلك.

س١٥/ ما هي أوجه التشابه في آلية "التفرغ العلمي" (سنة التفرغ) بين القاضي وعضو الادعاء العام من حيث الشروط ومدة تقديم البحث؟

س١٦/ لكي تكتسب بحوث ودراسات المحامين "أهمية علمية وعملية"، ما هي الشروط التي يجب الالتزام بها عند إعدادها؟

س١٧/ استناداً إلى قانون المعهد القضائي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦، ما هو المتطلب البحثي المفروض على الطالب في السنة الثانية من دراسته؟

س١٨/ ما هو تعريف "البيبليوغرافيات" الذي ورد ذكره كأحد سبل اختيار المشكلة القانونية؟

س١٩/ ضمن "ضوابط اختيار المشكلة"، كيف يجب أن يتعامل الباحث إذا كانت أغلب المصادر مكتوبة بلغة أجنبية لا يجيدها؟

س٢٠/ لماذا لا يصلح موضوع مثل "شرح قانون إيجار العقار" أن يكون رسالة ماجستير أو دكتوراه، بينما قد يصلح أن يكون موضوعاً لكتاب؟

س٢١/ ما هي الأسئلة الستة التي يجب أن يطرحها الباحث على نفسه عند بحث أي فكرة أو موضوع (ماذا؟ لماذا؟ ...إلخ)؟

س٢٢/ ما هو الهدف الأساسي لـ "المنهج النظري" (الأكاديمي أو المكتبي)؟

س٢٣/ يتضمن "المنهج التجريبي" عدة خطوات. اذكرها بالترتيب.

س٢٤/ ما هو تعريف "المكننة" الذي ذُكر في سياق الحديث عن جمع مادة البحث القانوني؟

س٢٥/ بعد أن يجمع الباحث مصادره من الكتب والرسائل، ما هي الطريقة (القراءة) التي يجب أن يتبعها للتعامل مع هذه المصادر؟